



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

**First Researcher:**  
A.M.D. Falah Abdel-  
Zahra Lazim

**Address:** College of  
Arts , Wasit  
University, Iraq

Corresponding author:

**Email:**  
flazim@uowasit.edu.iq

**Keywords:** Political  
thought, the state of  
nature, civil society,  
social contract, natural  
law, civil state.

#### Article info

##### Article history:

Received 29 .Nov.2021

Accepted 13.Feb.2022

Published 28.Feb.2022



### Thomas Hobbs, pioneer of political thought in modern philosophy

#### A B S T R A C T

This research concern about (Thomas Hobbs, pioneer of political thought in modern philosophy) the means a statement that Thomas Hobbs is the pioneer of political philosophy in Europe in the 17th century, by putting the first theory in political philosophy in his book Leviathan, Dragon or Sea Giant, outlining the state of nature in man before civil society, the reasons for the establishment of civil society through the theory of social contract, and the importance of this in the establishment of the civil state, rights and rights. natural, natural law governing society, indicating the form of government, and the governor's prescriptions and his duties.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI:** <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss46.2857>

توماس هوبز رائد الفكر السياسي في الفلسفة الحديثة

أ.م.د. فلاح عبد الزهرة لازم

جامعة واسط - كلية الآداب

#### المخلص :

يعنى هذا البحث الموسوم (( توماس هوبز رائد الفكر السياسي في الفلسفة الحديثة )) بيان ان توماس هوبز هو رائد الفلسفة السياسية في أوروبا في القرن السابع عشر ، من خلال وضعه لأول نظرية في الفلسفة السياسية في كتابه اللفيثان أو التين أو عملاق البحر ، مبينا فيه حالة الطبيعة لدى الإنسان قبل المجتمع المدني ، والأسباب الموجبة لإنشاء المجتمع المدني من خلال نظرية العقد الاجتماعي ، وأهمية ذلك في قيام الدولة المدنية ، ، والحقوق الطبيعية ، والقانون الطبيعي الذي يحكم المجتمع ، مبينا شكل الحكم ، وصفات الحاكم وواجباته .  
الكلمات المفتاحية: الفكر السياسي ، حالة الطبيعة ، المجتمع المدني ، العقد الاجتماعي ، القانون الطبيعي ، الدولة المدنية .

**المقدمة :**

توماس هوبز فيلسوف انجليزي ظهر في عصر دارت في انجلترا إحداث وصراعات كثيرة ، أبرزها الصراع على السلطة والحكم ، والتدهور السياسي ، والخلافات حول نظام الحكم ، وشكل السلطة السياسية . من ذلك جاء اهتمام هوبز الكبير بالفلسفة السياسية ، ومحاولة تقديم نظرية سياسية ، تبين شكل ونظام الحكم في المجتمع ، في حالة الطبيعة أولاً ، عندما كان الانسان بدون حقوق ولا قوانين ، ويعيش حياة الفوضى والجهل والحرب ، وشكل ونظام الحكم في المجتمع المدني الذي تحكمه مجموعة من القوانين ، وله مجموعة من الحقوق ، من خلال سلطة سياسية يقودها شخص او مجموعة أشخاص ، هدفهم الأساسي تنظيم المجتمع من خلال بيان هذه القوانين والحقوق للناس ، بعد تنازل الإنسان عن حقوقه الى هذه السلطة السياسية ، مقابل السلم والأمن والخدمات . كل ذلك قدمه هوبز في كتابه اللفيثان والذي يعد اول كتاب يقدم نظرية سياسية متكاملة في الفلسفة الحديثة في القرن السابع عشر في اوربا ، ومن ذلك يعد هوبز رائد الفلسفة السياسية في الفكر الغربي . من ذلك جاءت دراستنا هذه لتبين ان هوبز هو رائد الفلسفة السياسية في الفكر الغربي من خلال مجموعة من المحاور تسبقهم مقدمة وتلحقهم خاتمة بالنتائج ، والمحور الأول يدور حول هوبز والتأسيس للفلسفة السياسية في الفكر العربي، والمحور الثاني يبحث في الإنسان في حالة الطبيعة عند هوبز، أما المحور الثالث فجاء لبيان المجتمع المدني وتأسيس الدولة المدنية عند هوبز، والمحور الرابع الدولة عند هوبز، والمحور الخامس حقوق الحاكم عند هوبز، والمحور السادس واجبات الحاكم عند هوبز وقد اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي في بيان مضامين هذه الدراسة .

**المحور الاول : هوبز والتأسيس للفلسفة السياسية في القرن السابع عشر :**

" ولد توماس هوبز في الخامس من نيسان عام ١٥٨٨م في قرية ويست بورت بالقرب من مدينة ماليسبورني في مقاطعة ولنتشير جنوب انجلترا لوالد كان قسيساً " ( حاجي ، ٢٠١٦م ، ص ١٤٠ ) ، و " دخل جامعة أكسفورد وهو في سن الخامسة عشرة ، واستمر بها خمس سنوات ، تلقى فيها محاضرات عن المنطق المدرسي والطبيعات ، والآداب القديمة ، انتقل الى باريس ، واطلع على مبادئ فلسفة إقليدس ، ولم يطلع على الرياضيات سابقاً فأعجب بها ، وأعجب بالمنهج القياسي ، ثم رجع الى فرنسا مرة أخرى ، فعرف فيها بأنه فيلسوف في الأوساط العلمية الباريسية " ( كرم ، ١٩٦٣م ، ص ٥١ ) وفي مجال التأليف كتب عام ١٦٤٠م كتابه اللفيثان أو أصول القانون الطبيعي والسياسي ، وعندما ظهر الكتاب عام ١٦٥١م كان في جزأين بعنوان : الطبيعة البشرية او العناصر الأساسية للسياسة والجسم الإنساني . ( السيد ، ٢٠١١م ، ص ١٠ ) ، وفي " سنة ١٦٥٨م اصدر كتابه الثالث ، وألف عن البرلمان ، ودخل في مناقشات واسعة حول الحرية والضرورة ودافع عن وجهة نظره في الحتمية " . ( السيد ، ٢٠١١م ، ص ١٠-١١ ) ، وقد كان هذا الكتاب " وراء شهرة هوبز في مجال الفكر السياسي " ( حاجي ، ٢٠١٦م ، ص ١٤٥ )

وكتاب اللفيثان أو التنين أو (علاق البحر) " يتألف من أربعة أقسام ضخمة ، حيث تحدث في القسم الأول منه عن نظريته معرفية ذات مذهب حسي ، إي أنها نظرية ترجع كلا من الأحاسيس والتصورات والمعارف الإنسانية الى انطباعات حسية ، تأسيساً على ذلك يتبنى نظرية مادية حول الإنسان ، يعرفه فيها بأنه جزء من بيئة مادية يمكن وصفها فيزيائياً ، حتى الخصائص الأخلاقية والاجتماعية يمكن وصفها ايضا بمصطلحات علم الطبيعة (الفيزياء) ، (تسيمر ، ٢٠١١م ، ص ٩٦) ، وهو هنا " يتناول الإنسان كفرد ، وبفلسفة عامة كذلك التي يعتقد هوبز كونها ضرورية ، فالإحساسات تتسبب من ضغط الأشياء ، والألوان ، والأصوات ، ليست في الأشياء ، والكيفيان في الأشياء المطابقة لإحساساتنا ، هي حركات " ( رسل ، ١٩٧٧م ، ص ٩١ ) ، ويستمر هوبز في القسم الأول " وينتقل الى النظر في الانفعالات فالمحاولة يمكن تعريفها بأنها بداية صغيرة للحركة ، فإذا كانت نحو شيء فهي رغبة وإذا كانت بعيدة عن شيء فهي نفور ، فالحب

مثيل للرجبة ، والكراهية مثيلة للنفور ، ونحن ندعو شيئاً (حسناً) حين يكون موضوعاً للرجبة و (سيئاً) ، حين يكون موضوعاً للنفور ... والإرادة ليست إلا ان تكون أحر رغبة ، او نفور يظل موضع تشاور ، ومعنى هذا القول بأن الإرادة ليست شيئاً مختلفاً عن الرغبة او النفور ، ولكنها الأقوى فقط في حالة الصراع ، ويرتبط هذا كما هو واضح بإنكار هوبز للإرادة الحرة " (رسل ، ١٩٧٧م ، ص ٩٣- ٩٤ ) ، ويصرح هوبز " وبخلاف المدافعين عن الحكومة الاستبدادية بأن جميع الناس متساوون بالطبيعة ، وفي حالة الطبيعة قبل ان تكون هناك اي حكومة ، يرغب كل إنسان في الحفاظ على حريته الخاصة به ، ولكنه يرغب في ان يظفر بالسيطرة على الآخرين ، وهاتان الرغبتان مما يفرضهما الدافع الى المحافظة على البقاء ، ومن صراعهما تنشأ حرب الكل ضد الكل ، التي تجعل الحياة بغبيضة ، وحشية ، وقصيرة ، وفي حالة الطبيعة ليس ثمة ملكية ، وليس هناك عدالة او لا عدالة ، هناك فقط الحرب ، والقوة والغدر هما في الحرب الفضيلتان الأساسيتان " (رسل ، ١٩٧٧م ، ص ٩٤)

ويتناول في قسمه الثاني " الذي ينظر إليه على انه جوهر الكتاب ، موضوع الجماعة ، إي نوع وكيفية القدرة على إقامة الحجة العقلية على ضرورة تأسيس نظام قانوني عادل (تسيمر ، ٢٠١١م ، ص ٩٦ ) ، وفي هذا القسم " يروي لنا هوبز كيف ان الناس ينجون من هذه الآثام بالاتحاد في مجتمعات كل منها يخضع لسلطة مركزية ، ويحدث هذا ، بواسطة عقد اجتماعي ، يفترض ان عدداً من الناس يلتقون ويوافقون على اختيار ملك ، او هيئة لها السيادة ، يمارس او (تمارس) السلطة عليهم ، ويضع او( تضع ) حداً للحرب الشاملة ... انه عهد بين المواطنين بعضهم والبعض الآخر ليطيعوا مثل هذه السلطة الحاكمة ، كما ستختارها الأغلبية ، حالما يختارون تنتهي سلطتهم السياسية ، وهذه الكثرة المتحدة تسمى دولة " (رسل ، ١٩٧٧م ، ص ٩٤- ٩٥)

، يحاول هوبز في القسم الثالث من كتابه ان يثبت " توافق فلسفته السياسية مع التعاليم المسيحية " (تسيمر ، ٢٠١١م ، ص ٩٦ ) ، وهنا يبين " انه ليس هناك كنيسة عالمية ، لان الكنيسة يجب ان تعتمد على الحكومة المدنية ، وفي كل قطر يجب ان يكون الملك هو رئيس الكنيسة ، فليس في الوسع بالتسليم بكون البابا هو السيد الأعلى ، وكونه معصوماً من الخطأ ، وهنا تقام الحجة على ان المسيحي الذي يكون مواطناً لملك غير مسيحي ينبغي ان يذعن إذعانا ظاهرياً " (رسل ، ١٩٧٧م ، ص ١٠٠)

إما القسم الرابع والمسمى الديني العجيب يتحدث فيه عن " مملكة الظلام ، فيفسر فيه مملكة الشيطان الواردة في الإنجيل على أنها مملكة الأوهام والجهل ، ويناقش هوبز فيه كل التفسيرات والمواقف التي ينظر إليها على أنها أخطاء لاهوتية وفلسفية " (تسيمر، ٢٠١١م ، ص ٩٦) ، وهذا القسم " يعنى أساساً بنقد كنيسة روما التي يمقتها هوبز لأنها تضع السلطة الروحية فوق السلطة الزمانية " (رسل ، ١٩٧٧م ، ص ١٠٠)

وكان بظهور كتابه هذا " البرهان البالغ الأهمية الذي قدمه هوبز على ان المجتمع المدني لا تقوم له قائمة من دون سلطة الدولة ، فجهده القوي لإظهار ( قلب ) و (أعصاب ) و( مفاصل ) الجسم الإنساني ، انتهى الى نتيجة مؤداها انه يجب دمج هذه الأعضاء في مصدر مهيم واحد ، اذا كان يراد للمجتمع المدني ان ينتظم ، وللسلم المحلي ان يتوحد " (إهرنبرغ ، ٢٠٠٨م ، ص ١٤٩) ، وقد شبه الدولة في كتابه هذا " التي تحمي الأفراد الضعفاء والمساكين من اعتداء الأقوياء عليهم ، كالكنيسة والمنظمات ، او بالأحرى المنظمات الوسيطة بين الدولة والأفراد " ( محفوظ ، ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م ، ص ٧٦)

وكان هوبز في فلسفته صاحب اتجاه مادي فعنده " كل ما هو موجود فهو جسم فكل ما في العالم - الكون - مادي ، اعني انه جسم له إبعاد طول وعرض وعمق " (إمام ، ١٩٨٥م ، ص ٢٢) ، ويرى هوبز " هناك نوعان من الأجسام ، احدهما من صنع الطبيعة ولهذا يسمى طبيعياً ، والثاني تضعه إرادات الناس واتفاقاتهم ، ويسمى الدولة ، والجسم الطبيعي هو موضوع الفلسفة الطبيعية ، والدولة هي موضوع الفلسفة المدنية . " ( بدوي ، ١٤٢٧هـ ، ج ٢ ، ص ٥٥٦)

من ذلك يعد الإنسان عنده كائناً ألياً تحركه الأفعال الإرادية التي تتجه نحو اللذة أو تكبح جماحه نحو الألم ، حتى الدولة والمجتمع عند هوبز عبارة " عن نظام آلي أساسه الحركة يتمثل في توجه الإنسان نحو الإنسان عن طريق اللغة " ( حسن ، ٢٠٢٠م )

وان موضوع الفلسفة عنده هو " الأجسام وهي في حركة ، ذلك ان الفلسفة هي معرفة المعلولات او الظواهر ، كما نحصلها بالتعقل الصحيح ابتداءً من معرفتنا بأسبابها او تولدها ، وايضا معرفتنا بالعلل أو التولدات التي نحصلها من معرفة معلولاتها اولاً " ( بدوي ، ١٤٢٧هـ ، ج٢ ، ص ٥٥٦ )

ويعد هوبز أول من عرض نظرية سياسية للدولة في الفلسفة الحديثة تبين شكل الحكم ونظامه وحقوق الحاكم والمواطن وواجبات كلا منهما ، وذلك من خلال نظرية العقد الاجتماعي التي عرضها في كتابه اللفيثان ، والذي يمثل بواكير الفلسفة السياسية في الفلسفة الحديثة في القرن السابع عشر في أوروبا ، حيث كان " يأمل إن يضع نظرية سياسية تقوم على أسس وقواعد راسخة ، بحيث تقضي على البلبلة والاضطراب الفكري الذي ساد الحياة الانجليزية ، فحتى الحرب الأهلية كانت في نظره حرب أفكار جزئية وحيدة الجانب تتصارع بسبب سوء الفهم " ( إمام ، ١٩٨٥م ، ص ٢٦ ) .

وعاصر هوبز الاضطرابات السياسية في إنجلترا و أرجعها إلى اختلاف في وجهات النظر بين الملك من جهة ، ورجال البرلمان من جهة ثانية ، وعدم قناعة طرف برأي الطرف الآخر " فالبلاد زاخرة بأناس يقتنع كل واحد منهم برأيه ، وبأنه على صواب ، وبأنه الوحيد الذي يعرف كيف ينبغي ان تبني الدولة ، وان تسير دفة الأمور في المجتمع ، وهو على استعداد للدفاع عن رأيه والصراع من اجل ذلك ، والنتيجة هي ذلك الاضطراب الاجتماعي ، وازدياد العنف السياسي الذي يتحول في النهاية إلى حرب أهلية " (إمام، ١٩٨٥م ، ص ٢٧) ، وهكذا " نشبت في إنجلترا حرب أهلية بسبب الخلاف على سلطات الملك في فرض الضرائب بين شارل الأول ة قواته من ناحية ، والبرلمان الانجليزي بقيادة أوليفر كرومويل ( ١٥٩٩م - ١٦٥٧م) من ناحية أخرى ، واستمرت ٧ سنوات حسمت في النهاية لصالح كرومويل والبرلمان ، وتم إعدام الملك شارل الأول عام ١٦٤٩م وإعلان الجمهورية بقيادة كرومويل التي استمرت الى ان توفي (١٦٥٨م) ، ورجوع الحكم الملكي على يد الملك شارل الثاني (١٦٦٠م) . " ( إمام ، ٢٠٠١م ، ص ٢٦٥ )

وقد استعان هوبز في فلسفته السياسية بالمعاني الرائجة في عصره ، مثل المساواة ، القانون الطبيعي ، الحقوق الطبيعية العقد الاجتماعي ، السيادة ، العدالة " (بدوي، ١٤٢٧هـ ، ج٢ ، ص ٥٦٠) ، وتأثر بالنظرية السياسية لميكافلي (١٤٦٩م - ١٥٢٧م) ( المحمداوي، ٢٠١٥ ، ١١٦ ) ، وذلك ما يظهر في السياسة عند ميكافلي " فثمة مبدآن أساسيان يسيّران سياسة الأمير، هما ضعف البشر، واستعمال الحيلة والقوة بحذر " ( فيدرين ، ط١ ، ١٩٧٤م ، ص ٧٢-٧٣ ) ، وكذلك ما ذهب إليه ميكافلي " يتجه شطر الآليات الوحشية التي تتحكم بعلاقات البشر ، فالناس تمزق بعضها بشراسة دون إضاعة الوقت في تبريرات إيديولوجية ، هكذا نفهم استعارة الذئب والثعلب ، ولا يقصد ميكافلي بذلك تبسيط السياسة ، وإنما القول بأنها تخضع لقوانين وحشية " ( فيدرين ، ١٩٧٤ ، ميكافلي، ص ٩١ ) ، وهذا ما أشار إليه هوبز بفلسفته السياسية من خلال مفاهيم ضعف البشر في حالة الطبيعة ، والقوة ، وان الإنسان ذئب لأخيه الإنسان .

أراد هوبز ان يصل في السياسة إلى " يقين الرياضة ، لكنه استهدف هذه الأمنية ليصل إلى الشروط العقلية للمجتمع المستقر الآمن الذي يخلو من الاضطراب والعنف ، بمعنى آخر استهدف البحث عن شروط إعادة السلام إلى المجتمع ، ولم يستهدف من ورائها تأييد الملك شارل الأول الذي اعدم عام ١٦٤٩م أبان الحرب الأهلية في إنجلترا ، بمعنى آخر ان هوبز لم يكن ملكياً متطرفاً كما أشيع عنه " (إمام، ١٩٨٥م ، ص ٢٧) ، وهذا الطريقة الهندسية تقوم " على الطريقة التحليلية والاستنباطية وعلى مبدأ السببية ، حيث يربط بين الاسباب والنتائج على ضوء العمليات العقلية " ( اباظه ، الغنام ، ب-ت ، ص ١٩٩ )

### المحور الثاني : الإنسان في حالة الطبيعة عند هوبز :

في حالة الطبيعة عند هوبز ان الصراع القائم بين إنسان وآخر تحكمه بالإضافة إلى الرغبة في الصراع سواء عن طريق الحرب ، أو الاستعداد لهذا الصراع بشكل دائم ، عوامل أخرى ، مثل المساواة من حيث القدرة أو الأمل ، ويقصد بالقدرة قدرات الإنسان البدنية أو العقلية ، إما عامل الأمل فهو مرتبط بالقدرة على تحقيق الغايات ، وهذا العامل يعتمد على مسألة القدرة بصورة كبيرة ، وعلى الثقة بالنفس من جهة ثانية ، وهناك العامل الأهم في رغبة الإنسان في إيذاء أخيه الإنسان وهو عامل الرغبة في الشيء نفسه ، وليست فقط رغبات مادية فهي قد تكون " متعة روحية في دراسة موضوع ما ، أو الوصول إلى مكانة رفيعة ، أو موقع اجتماعي ، أو شهرة واسعة ، أو ذبوع صيت " ( إمام ، ١٩٨٥م ، ص ٣١٢ ) .  
وتتبعاً مع آراء هوبز في حالة الطبيعة فأن طبيعة الإنسان نلاحظ فيها " دوافع تدفعه للتورط في حالة الحرب الشاملة أو حرب الكل ضد الكل ، أولها من أجل الكسب المادي ، وثانيها ، طلباً للسلامة ، وثالثها ، لنيل السمعة والصيت الحسن " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٣٦ )

وهناك من العوامل الأخرى التي تدفع الإنسان إلى الصراع في حالة الطبيعة ، هو عامل المنافسة ، فهناك الكثير من الأمور التي يمكن إن تكون موضع تنافس بين الناس في الحالة الطبيعية ، مثل الثروة ، المناصب الرفيعة ، وكذلك إعجاب الناس بهم ، أو غيرها ، فيؤدي كل ذلك إلى الاستعداد للحرب في البداية ، ثم يتحول إلى عداة وحرب وقتال ، ذلك لان الطريق الذي يسلكه المنافس هو طريق القضاء عليه بقتله ، أو قهره ، أو إخضاعه لسيطرته ، ويعد كذلك المجد من الأسباب الأساسية للصراع في حالة الطبيعة لدى الإنسان " فكل فرد ينتظر من الآخر إن يقدره حق قدره وهذا القدر هو الدرجة التي يعطيها لنفسه ، فعلى نحو ما يقدر نفسه يريد من الآخرين إن يقدره ، ولما كانت هناك إشارات كثيرة تشير الى الحظ من قدره ، فأن من الطبيعي إن يحاول إن ينتزع من جاحديه مكانة أعظم بواسطة إيذاءهم " ( محمد ، ١٩٨٣م ، ص ٢٨٨ ) ، إجمالاً فأن أسباب الصراع عند هوبز هي " المنافسة ، وعدم الثقة ، والمجد " ( راندال ، ٢٠١٣م ، ص ٢٨٢ ) .

وقد ميز هوبز بين الحق الطبيعي ، والقانون الطبيعي ، فيقول عن ذلك " حرية كل إنسان بأن يحافظ على طبيعته او حياته ، ويستعمل قوته وفق ما يشاء ، وبالتالي ان يفعل كل ما يرى بحكمة ، وعقله لتحقيق غاياته ، بينما القانون هو الذي يحدد تلك الحقوق ، ويجعل لها مساراً لا تتعداه " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٣٨ )  
والحقوق الطبيعية الموجودة وفقاً للعقل عند هوبز يذكرها الدكتور إمام عبد الفتاح إمام في كتابه عن هوبز بقوله " الحق الأول هو حق البقاء او المحافظة على الذات ، وهو الأساس الذي يستنتج هوبز بقية الحقوق ، وهو أساس عقلي ، والحق الثاني حق المحافظة على الذات ، باستعمال كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق هذه الغاية ، والحق الثالث هو حق الإنسان في تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق الغاية ، وهي المحافظة على بقاءه ، وان كل شخص أدري بقدراته ، وإمكانياته ، ووسائله الخاصة عن غيره ، والحق الرابع ، حق الملكية يعتقد هوبز انه من حق كل إنسان ان يملك أي شيء ، لان الطبيعة منحت كل إنسان الحق في كل شيء ، ومن حقه ان يفعل أي شيء لبقائه واستمراره في العيش ، وأكد هوبز ان هذه الحقوق موجودة لدى كل إنسان باعتراف العقل بوجودها ، وهي حق للحياة ، وحق البقاء باستعمال الوسائل الضرورية ، وحق الملكية ، وحق تقرير وسائل العيش التي تبعده عن الخطر " ( إمام ، ١٩٨٥م ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ) ، ويشير كذلك رسل ، في كتابه تاريخ الفلسفة الغربية الى ذلك بقوله " ان جميع الناس متساوون بالطبيعة " ( رسل ، ١٩٧٧م ، ص ٩٤ )

إما القانون الطبيعي عند هوبز فهو " مبدأ او قاعدة عامة يجدها العقل ، وبها يمتنع الإنسان من فعل ما هو مدمر لحياته أو يقضي على وسائل الحفاظ عليها ، وإهمال ما يظن انه يمكن ان يحفظها " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٣٩ ) ، وقد وضع هوبز خمسة عشر قانون طبيعى في كتابه اللفيثان في مقابل أربعة حقوق طبيعية .

وإذا كان " الحق الطبيعي مصدر نزاع ، فأق القانون الطبيعي يكون مصدر وئام عند هوبز ، وهذا الوئام يقوم على العقل الذي يملئ السلام " ( مصباح ، ٢٠١١م ، ص ٦١ )  
وأهم هذه القوانين الطبيعية عند هوبز يمكن تلخيصها بالآتي :

#### القانون الأول : العقل يبحث عن السلام :

ونصه " ان على كل إنسان ان يجتهد في سبيل الحصول على السلام ، وان لم يكن بإمكانه تحقيق ذلك ، فعليه ان يبحث عن كل ما توفر له الحرب من فوائد ، ليستخدما " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٣٩ ) ، وهذا فهم واضح للهدف الاساسي للإنسان وهو السلام على قدر امكاناته .

#### القانون الثاني : المساواة في الحقوق دلالة السلام :

وينص عند هوبز " ان على الإنسان ان يكون مستعداً حين يكون الآخرون ايضاً مستعدين ، وأن يتخلى عن حقه في كل شيء ، بالقدر الذي يراه ضرورياً للسلام ، والدفاع عن نفسه ، وان يرضى لنفسه بقدر من الحرية إزاء الآخرين ، يساوي قدر حريتهم إزاءه ، فطالما ان كل إنسان يتمسك بهذا الحق ، في أن يفعل إي شيء يود أن يفعله ، يكون البشر ، جميعاً في حالة حرب " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٤٠ ) ، وهنا يبين هوبز حدود حرية الانسان ، ولكن بحدود عدم التجاوز على الآخرين .

#### القانون الثالث : العدالة دلالة الالتزام بالعهود :

العدالة هي " الإرادة المستمرة في منح كل ذي حق حقه ... وان الخوف من عقاب السلطة يجب ان يكون اكبر من الفائدة المرجوة من كسر العهد ، وبما ان لا ملكية خاصة في حالة الطبيعة ، فلا وجود للظلم ، اذ يملك الأفراد الحق في كل شيء ، وبما يستطيعون الحصول عليه بقوتهم ... اذ ان الملكية تبدأ عند تأسيس سلطة مدنية ، تستطيع أجبار الناس على حفظ عهدهم ، ومنها تنشأ العدالة " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٤١ - ١٥٢ ) ، من ذلك يوضح هوبز قانون العدالة أكثر بقوله " ولما كانت قوة الكلمات ، أضعف منا نلتزم الناس بإنجاز عهدهم ، لا توجد في طبيعة الإنسان سوى وسيلتين مساعدتين لتقويتها ، وهي ، أما الخوف من عواقب كسر المرء لكلمته ، والمفاخرة بالظهور بمظهر من لا يحتاج الى كسرها ، وهذه الوسيلة الأخيرة ، هي كبر نفس نادر بحيث لا يمكن ان نفترض وجوده " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٤٩ ) ، ويدلل هوبز هنا على مفهوم العدالة بصورة دقيقة ، ويركز على ان العدالة لا تكون الا بوجود سلطة مدنية .

#### القانون الرابع : العرفان بالجميل طريق العدالة :

يرى هوبز ضرورة رد الجميل من خلال الإرادة الخيرة المقابلة لذلك لتحقيق العدالة فيقول عن ذلك " ان العدالة ترتبط بمعاهدة مسبقة ، وكذلك يرتبط العرفان بالجميل بنعمة سابقة ، أي بعبء سابق " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٥٨ ) ، الاخلاق هنا تلعب دور كبيراً موازياً لمفهوم العدالة ، فالأخلاق هدفها العدالة .

#### القانون الخامس : الإنسان كائن اجتماعي :

ان الإنسان عليه ان يكون كائن اجتماعي من خلال تحقيق التعايش والتآلف الاجتماعي مع غيره من البشر ، وهذا ما يريده هوبز بقوله " على كل إنسان ان يبذل قصارى جهده ليكون مقبولاً من الآخرين " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٨٥ ) ، وهذا القبول يكون من خلال التزام الإنسان وتعاونه وعدم الاعتداء على الآخرين ، والاكتفاء بالحاجات الضرورية له ، من هنا " يحاول الفرد ان يعمل على التوفيق بين متطلباته ومتطلبات الآخرين ، ويتعايش معهم بالقدر الذي يجعل منه لطيفاً رقيق المعشر مجاملاً ، اجتماعي النزعة ، خلاف الإنسان الجموح المعاند ، الذي لا يكثر بشيء صعب المراس فظ ينفر من الاجتماع بغيره " ( إمام ، ١٩٨٥م ، ص ٣٥٣ )

**القانون السادس : العفو إشاعة للتسامح :**

ان العفو والتسامح والغفران عند هوبز هدفه إشاعة روح التسامح والسلام " فالعفو لا يكون الا منح السلام لغير المصريين على مواصلة العداة ، لان التسامح مع غير المستحقين لا يعد سلاماً بل خوفاً ، ورفض منح السلام للنادمين يعني كره السلام وهو ما يتناقض مع قانون الطبيعة " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٥٩ ) ، وهنا يبين هوبز الفرق بين العفو والخوف ، وهنا يكون العفو طريقاً للسلام مع النادمين ، ولكن يعتبر خوفاً مع غير النادمين او المصريين .

**القانون السابع : العقاب هدفاً للإصلاح :**

يرى هوبز أنه " ينبغي عدم إنزال العقاب بالمعتدي الا بهدف الإصلاح ، وان لا يكون العقاب من اجل العقاب ، والذي يعني القسوة " ( هوبز، ٢٠١١م، ص١٥٩) ، ومن هذا يهدف هوبز الى عدم مقابلة الشر بالشر ، ومحاولة اصلاح الانسان والمجتمع عن طريق العقاب الذي يؤدي الى الاصلاح ، وعدم جعل العقاب ذريعة لظلم الآخرين عن طريق الانتقام او الحقد .

**القانون الثامن : الاحترام دلالة عدم إهانة الآخرين :**

يعتقد هوبز ان عدم ابدأ فعل يدل على الكراهية والحقد هو دلالة على احترام الآخرين من ذلك يذهب الى " عدم إبداء اي فعل يفسر على انه إهانة بأي شكل من الإشكال سواء بكلام او حركة او موقف ، وان انتهاك هذا القانون يعد إهانة للأخر " ( هوبز، ٢٠١١م، ص١٥٩) ، ويبرز ذلك قناعة هوبز بعدم الاعتداء على الآخرين بأية صورة ، سواء عن طريق الكلام او الحركة او الموقف .

**القانون التاسع : الاعتراف بالمساواة دلالة التواضع :**

ان الاعتراف الذي يدعو إليه هو من صميم العقل والذي يرى ان السلام هو القانون الأساسي للطبيعة ، من ذلك يعتقد ان هناك ضرورة " ان يعترف الإنسان بالآخر مساو له بمقتضى الطبيعة ، وان انتهاك ذلك غرور " (هوبز، ٢٠١١م، ص ١٦٠) وهذا دلالة على تواضع الإنسان ، وبيان ان لجميع حقوق وعليه واجبات اجاه نفسه والآخرين .

**القانون العاشر : التواضع ضد التعجرف :**

ان التواضع في التعامل مع الآخرين من خلال الاحترام والتعاون ، وابدأ المساعدة والتقدير طريق للتعايش السلمي في المجتمع ، في مقابل ذلك عدم اخذ حقوق الآخرين او منح حقوق لا يمتلكها الإنسان لغيره ، من ذلك يرى هوبز " ان لا يكون للفرد حق لا يمكنه منحة للآخرين ، وان حصل ذلك فهو يتنافى وقانون الطبيعة ، والمملتزم بهذا القانون يعد متواضعاً ، وخلافه يعد متعجرفاً " (هوبز، ٢٠١١م، ص١٦١-١٦٢) ، وفي ذلك اشارة الى ان ممكن للإنسان ان يمنح ما يملك ، ولكن في نفس الوقت لا يمكنه ان يمنح ما لا يملك .

**القانون الحادي عشر : العدل والمساواة أساس الحكم :**

الحكم بين الناس يحتاج الى خبرة وعدل ومساواة بين الناس ، وخلاف ذلك يكون الخلاف والصراع والحرب ، وفي ذلك يقول هوبز " اذا منح أحد الأفراد سلطة التحكيم بين الناس ، فعليه ان يلتزم بمبادئ العدل والمساواة ، والا فلا يمكن البت في خلافات الناس الا بالحرب، أي الرجوع الى حالة الصراع ، والتقييد بهذا القانون يدعى إنصافا ، وخلافه يدعى انحيازاً " (هوبز ، ٢٠١١م، ص١٦١) ، وفي ذلك بيان لصفات من يمكنه الحكم بين الناس ، والالتزام بشروطه ، وهي العدل والمساواة .

**القانون الثاني عشر : الإنصاف دلالة المساواة :**

الإنصاف أساس للتساوي عند هوبز فبدون الإنصاف لا يكون مساواة ، وبالعكس فبدون المساواة ، لا يكون إنصاف وهنا يبين هوبز انه " يجب الاستفادة جماعياً من الأشياء التي لا يمكن تقاسمها ، اذا ما كانت كميتها تسمح بذلك ، ويكون ذلك بالتناسب مع عدد الذين يملكون الحق فيها ، وخلاف ذلك يكون مناقضاً للإنصاف ، وهناك أشياء لا يمكن تقاسمها ، ولا يمكن الاستمتاع بها جماعياً ، فقانون الطبيعة الذي يأمر بالإنصاف يتطلب تحديد الحق في الأولوية للملك ، وذلك اما بالتناوب او بواسطة القرعة ، لان التوزيع المتساوي هو من قوانين الطبيعة ، وخلاف ذلك يؤدي الى الحرب " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٦١ ) ، ان في هذا بيان للحق الخاص والعام في مجال الملكية الخاصة والعامه .

**القانون الثالث عشر : الحق المكتسب للملك :**

وينص على أن الأشياء التي لا يجوز فيها القسمة ، ولا التمتع بها بصورة مشتركة " فأنها توهب كلها الى أول مالك لها أو الى أول شخص يضع يده عليها ، وفي بعض الحالات تمنح الى الإبن البكر على وفق ان ذلك يمثل حقاً مكتسباً عن طريق القرعة الطبيعية " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٦٢ ) ، وفي ذلك بيان للاستحقاق وفقاً للملك اما بالحيازة او الابن الاكبر أو القرعة.

**القانون الرابع عشر : العدالة تقتضي ان لا يكون الإنسان قاضياً لنفسه :**

يرى هوبز انه " يحظر على افراد البشر ان يكون أي منهم قاضياً لنفسه ، اذ لما كان يفترض في كل إنسان ان يحرص عند قيامه بأي عمل على مراعاة مصلحته ومنفعة الخاصة ، فإنه ما من انسان يمكن ان يعد حكماً او قاضياً ملائماً للبت في قضية يكون هو طرفاً فيها " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٦٣ ) ، وهنا يبين هوبز ان الانسان أناني فلا يمكن ان يكون حكماً على نفسه بأية حال .

**القانون الخامس عشر : شرف المرء نزهته :**

ضرورة ان يكون القاضي في قضية ما ليس له مصلحة مع أحد طرفي النزاع ، من ذلك يرى هوبز " انه لا ينبغي قبول أي إنسان قاضياً في أية قضية يمكن أن ينال من جراء غلبة أحد الطرفين فيها منفعة أو شرفاً أو لذة ، أعظم مما يناله من جراء غلبة الطرف الآخر ، لأنه بذلك سوف لن يحظى بثقة أي انسان آخر ، ومن ثم فإن النزاع وحالة الحرب سيستمران ايضاً خلافاً لقوانين الطبيعة " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٦٣ ) ، من ذلك ضرورة أن لا تكون للقاضي صلة قرابة أو معرفة بأحد الأطراف وذلك تحقيقاً للنزاهة والعدالة ، وهذا يدل على الوعي القضائي العالي لدى هوبز .

**المحور الثالث : المجتمع المدني وتأسيس الدولة المدنية عند هوبز :**

تتأسس الدولة عند هوبز " عندما تتفق وتتوافق مجموعة من الأشخاص ، ويتفق كل واحد مع الآخر ، ومهما كان الشخص او مجموعة الاشخاص ، الذين منحتم الاكثريه حق تمثيل شخص الجميع ( أي ان يمثلوا الجميع ) يستطيع كل من انتخب لصالح شخص او انتخب ضده ، ان يجيز جميع افعال واره هذا الشخص او هذه المجموعة من الاشخاص ، كما لو كانوا من خاصته ، بهدف الحصول على السلام ، والحصول على الحماية من خطر الاخرين . ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٨٢ )

تتجلى فكرة العقد الاجتماعي في ان الناس يعيشون في البداية على حالة الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب ، مما دعا الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية ، تنظم علاقاتهم الاجتماعية من اجل الدفاع عن أنفسهم من الإخطار الخارجية ، ويتم ذلك من خلال تنازل كل فرد عن قسم من حقوقه الفردية ، لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات ، من اجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء ، ولكي يستمر تنظيم الأفراد الاجتماعي يجب إن يخضعوا إلى قادة أكفاء قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية توجيهاً يخدم حاجاتهم وحمايتهم ، كل هذه الظروف عملت على ظهور فكرة العقد الاجتماعي بشكل طوعي دون أكرام أو إكراه من قبل أفراد المجتمع ، ويعد العقد الاجتماعي " اتفاق افتراضي بين أفراد

المجتمع يوجب على كلا منهم ، في الحالة الطبيعية إن يعهد في شخصه ، وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة التي تنتظم بها حياة الكل ، كما انه جملة الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية ، والتي بمقتضاها يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع " (مذكور، ١٩٨٣م ، ص ٩٨) ، وان هذا العقد " بمقتضاه يتنازل كل فرد عن نفسه ، وعن حقوقه للإرادة الكلية ، ويصبح كل فرد جزءاً لا يتجزأ من الكل " (وهبه، ٢٠٠٧م ، ص ٤٢١) ، وهدف هذا العقد القضاء على " حالة الفوضى ليكون الناس مجتمع يعيشون فيه بعد إن كانوا يعيشون بدون قوانين ولا دولة " ( راندال ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٥ ) .

وهذه الفكرة للعقد الاجتماعي عند توماس هوبز نابعة من ان الناس بطبيعتهم أنانيون تماماً يلتمسون بقاءهم وسلطاتهم والحصول على القوة من ذلك "استخدم هوبز هذه النظرية من أجل توطيد دعائم دولة قوية "(راندال، ٢٠١٣م، ج ٢٨١، ١) وان " العنصر المهم في المجتمع المدني لدى هوبز يعود الى الجماعة المنظمة سياسياً ... فالتأسيس عبر فعل طوعي ، واتفاق دائم هو التعبير الوحيد عن إرادة عامة تنظم لإتاحة قيام المجتمع المدني من خلال توفير الأمن والطمأنينة فهو الوسيلة الوحيدة التي يحمي بها البشر أنفسهم من النتائج المدمرة لحريتهم ومساواتهم " ( إهرنبرغ ، ٢٠٠٨م ، ص ١٥٥ ) ومفهوم القوة عند هوبز له أهمية كبيرة في فلسفته السياسية فهي القوة الطبيعية ، مثل تصرف الرجل بقوة مع أولاده ليخضعهم ويجبرهم على طاعته ، أو عندما يستخدم الرجل القوة مع أعدائه الخارجيين إثاء الحرب ، واستخدام القوة لتأسيس الدولة وفقاً لواقعة الاكتساب " (هوبز، ٢٠١١م، ص ١٨١) ، والدولة وفقاً لواقعة الاكتساب " هي الدولة التي تكتسب فيها السلطة المطلقة بواسطة القوة ، وتكتسب بالقوة عندما يعتمد الأشخاص بصفة فردية او جماعية بغالبية الأصوات خوفاً من الموت او من السجن الى إجازة كل أفعال هذا الرجل او تلك المجموعة فيضعون حياتهم وحريتهم تحت سلطتهم " (هوبز، ٢٠١١م ، ص ٢٠٥)، وهنا قد " ابتكر هوبز سلطة بالغة القوة بيد صاحب السيادة ، بحيث لا يمكن للمجتمع المدني البقاء من دونها " (إهرنبرغ ، ٢٠٠٨م ، ص ١٦١)

وهنا عنده لا بد على الناس من " جمع كل قوتهم ، وقدرتهم باتجاه شخص واحد ، او مجموعة أشخاص يستطيعون بغالبية الأصوات حصر كل إرادتهم في إرادة واحدة ، مما يعني تعين شخص او مجموعة أشخاص بغية حمل شخصهم ، فيعتمد كل منهم على الأفعال المنفذة او المسببة من الشخص الذي يحمل شخصهم ، والمتعلقة بأمر السلام المشترك والأمن ، ومن هنا يقوم جميعهم ، كما يقوم كل منهم بإخضاع إراداتهم لإرادته ، وإحكامهم لحكمه " ( هوبز ، ط١ ، ٢٠١١م ، ص ١٧٩ - ١٨٠ )

و( تسيمر) في كتابه ( مع الفلاسفة) يذهب الى انه " تحمل نظرية هوبز عن الحاكم الذي يتم تنصيبه على أساس عقد اجتماعي جانباً ديمقراطياً ، وجانباً شمولياً ، فبينما يقدم تأسيس الدولة من خلال عقد اجتماعي بين أحرار متساويين نموذجاً لوضع دولة القانون ، ويحمل بناء الدولة المحكومة من خلال شخص الحاكم ملامح حكم مطلق شمولي " ( تسيمر ، ٢٠١١م ، ص ١٠٠ ) ، لكن في الوقت نفسه " تعتبر سلطة الحاكم غير مقيدة ولا تتم مراقبتها من إي مؤسسات ، كما ان تقسيم السلطات بين الحاكم والبرلمان والقضاء لا يوجد ، فالحاكم المسؤول عن الحرب والسلام ، وعن الحياة والموت ، ولا توجد إي إمكانية لعزله ، لكن ينتهي طبعاً التزام المحكومين بالطاعة ، عندما يفقد الحاكم قدرته على الالتزام بأداء واجب حماية المواطنين " ( تسيمر ، ٢٠١١م ، ص ١٠٠ )

#### المحور الرابع : الدولة عند هوبز :

ان عقلانية هوبز مكنته من إنتاج نظرية عن الدولة من دون اكتراث بالتقاليد والوحي والحق الإلهي للمملوك ، والتأويل الفقهي الكنسي " ( إهرنبرغ ، ٢٠٠٨م ، ص ١٦٠) ، اذ ان الدولة تتخذ ثلاثة أشكال عند هوبز هي " الملكية ، والارستقراطية ، والديمقراطية " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٩٣) ، والفرق بين هذه الأنواع الثلاثة من الدول يقول هوبز " لا

يكنم الفرق في ناحية السلطة ، بل في الفرق من ناحية الأهلية ، او القدرة على تأمين السلام والأمن للشعب ، وهو الهدف الذي ادى الى أنشائها " (هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٩٥ )

ويميز هوبز بين نظام الحكم الملكي والحكم الارستقراطي والحكم الديمقراطي مفضلاً الحكم الملكي عليهما من خلال مقارنة يجريها بينهم ، بقوله " ان أهواء البشر هي عموماً أقوى من عقولهم ، فيترتب على ذلك ، انه حيثما تكون المصالح العامة والخاصة متحدة بقوة ، تكون المصلحة العامة اكثر تميزاً ، أما بالنسبة للنظام الملكية ، فلا فرق بين المصلحة الخاصة والعامة ، فالمصدر الوحيد لثروات وسلطة وشرف العاهل هو ثروات وقوة وسمعة أفراد مملكته ، ذلك ان الملك قد يكون ثرياً ، ولكن عديم المجد ومفتقداً للأمن ، حين يكون افراد مملكته اما فقراء واما محتقرين واما ضعفاء ، بسبب الحاجة او الخلافات ، للإبقاء على حالة الحرب ضد أعدائهم ، بينما في نظام الديمقراطية او الارستقراطية ، لا يؤدي الى الازدهار العام الى زيادة الثروة الخاصة لدى الفاسد او الطموح ، على غرار ما تفعله مراراً مشورة خادعة او عمل خائن او حرب أهلية " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ) ، من ذلك يذهب هوبز الى انه " يفضل حكم الفرد المطلق السلطات ، ويرى ان تكون الملكية وراثية لان الحاكم يختار خليفته " ( مطر ، ١٩٩٥م ، ص ٦٣ )

ويعبر هوبز عن الحكم المطلق بقوله " أنها وحدة فعلية في شخص واحد ، تتحقق عبر اتفاق كل واحد مع الآخر بالصورة التي يكون فيها الواحد مخاطب الآخر قائلاً : أني أفوض هذا الشخص ، أو هذه الجمعية ، وأتخلى عن حقي في حكم نفسي لهذا الشخص ، أو لهذه الجمعية ، بشرط تخليك أيضاً عن حقلك بنفس الصورة ، وتقويضك له للقيام بجميع الأفعال " ( راندال ، ٢٠١٣م ، ص ٢٨٣ )

وعلى الرغم من ان مذهبه، يؤيد إي شكل للحكم المطلق، فإنه مع ذلك يفضل الملكية ، لأنه يرى أنها أحسن طريقة لتوفير السلام والأمان ، وان مصلحة الملك هي مصلحة الرعية ، وما هو خير للملك هو خير للشعب ، والملك ثري وماجد إذا كانت الرعية ثرية وماجدة ، وهو غير ثري ولا ماجد ، إذا كانت الرعية غير ثرية ولا ماجدة ، والمقربون لدى الملك أقل عدداً من أية جمعية نيابية (بدوي، ١٤٢٧هـ، ج ٢، ص ٥٦٢) ، وايضاً يعلل ذلك في " ان في هذه الملكية المطلقة فقط تتطابق المصالح الخاصة مع المصالح العامة " ( تسيمر ٢٠١١م ، ص ١٠٠ )

مما يعني انه كان يدافع عن الحكم المطلق ، ولكن يرفض الحق الإلهي للملوك ، ويفضل مصلحة الأفراد ، وتحقيق السلام ، وانه يذهب ليكون الحكم في الدولة مدني وليس ألهي ، ويجب إن تكون السلطة مطلقة " ( كرم ، ١٩٦٣م ، ص ٥١ ) ويكون الحاكم ليس طرفاً في العقد اذ " العقد يكون بين الأفراد ليختاروا الحاكم ، الذي وظيفته الدفاع عن أفراد المجتمع ، فالخير هو ما يراه الحاكم ، والشر كذلك ، والحكم المطلق هو أساس العدل والمساواة " ( راندال ، ٢٠١٣م ، ص ٢٨٣ )

وان هوبز على الرغم من مبالغته في دعوته الى سلطة مطلقة ، وعد الحقوق منحة من الحاكم للرعية فإنه أقر للأفراد حقوقاً مدنية وسياسية ، ولكنها وفق ما تراه السلطة الحاكمة يعني " علينا إلا نفهم ان صاحب السيادة فرداً ، او مجموعة من الأفراد يمتلك الحق في التدخل بالشؤون الخاصة لأفراد المجتمع ، ذلك لان الشأن العام هو ميدان العمل السياسي " ( المحمداوي، ٢٠١٥م ، ط ١، ص ١٢٠ )

ويظهر لدى هوبز بصورة واضحة في فلسفته السياسية مفهوم القوة في الدولة فيقول مشيراً الى أهمية ذلك " لا يستطيع الإنسان ضمان ما يملك من وسائل عيش طيبة ، إلا بالاستحواذ على المزيد من القوة " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ١٩١ ) ، وفي ذلك يذهب الى " ان القوانين غير قادرة على حماية البشر ، ما لم يوجد سيف في أيدي احدهم او بعض منهم لتنفيذها " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ٢١٩ )

ويحاول هوبز ان " يوضح بان السيادة يجب ان تكون مطلقة للحاكم ، وغير قابلة للتجزئة وذلك لان سلطانه إما ان يكون معترف به وتوجد دولة ، او لا يكون معترف به وتوجد فوضى ... ويضرب مثل لذلك من خلال ان السبب المباشر

للحرب الأهلية في إنجلترا يكمن في ان الملك بدل الاحتفاظ بالسيادة الكاملة ، فإنه أتاح للبرلمان من خلال موافقته على عدم حله ان يقوى ويصبح قوة مستقلة عنه ، وبذلك يكون أصبح للبلاد سيدان ، الأمر الذي يعني فقدان معنى السيادة ، لان تجزئة السيادة يعني تحطيمها " (كرانستون، ١٩٧٠م ، ص ٤٩ )

#### المحور الخامس : حقوق الحاكم عند هوبز :

ان الاتفاق الذي أبرم بين الناس في المجتمع والذي هدفه الحصول على السلام والأمن والطمأنينة ، والذي لم يكن الحاكم طرفاً فيه لأنه اتفاق بين الناس وليس مع الحاكم سواء كان شخص او مجموعة أشخاص من ذلك يكون لهذا الحاكم حقوق يثبتها هوبز بقوله " .

١. لا يستطيع إطراف الاتفاق وهم المواطنين في المجتمع عقد اتفاقية ثانية مع شخص آخر باتفاقية جديدة لأنهم ملزمين بالاتفاقية الأولى بإطاعة الحاكم، من ذلك لا يستطيعون من دون موافقة منه التحرر من نظام الملكية، والعودة الى بلبلة المجموعة المنقسمة، كما لا يستطيعون نقل شخصهم ممن يتحمل مسؤوليته الى شخص آخر، والى مجموعة أخرى من الأشخاص .

٢. ان الحق يكون ركيزة لشخص الجميع ، وممنوح لمن جعلوه حاكماً مطلقاً ، عبر اتفاقية معقودة فيما بينهم ، ومن قبل كل فرد ، يستلزم عدم فسخ الاتفاقية مع الحاكم ، وعدم التحرر والخضوع له .

٣. لا يجوز البقاء في المعارضة للذين لم ينظموا للاتفاق ، فهم اما ينظموا للمجموع او يعودون لحالة الحرب التي وجدوا فيها سابقاً قبل الاتفاق .

٤. الحاكم ليس ظالم ، لان كل فرد هو صانع لأفعال هذا الحاكم من خلال تنصيبه حاكماً ، فمن يعتبره ظالماً فإنه يدين نفسه .

٥. للحاكم حق استخدام وسائل السلام والدفاع والمحافظة عليها بما هو ضروري .

٦. الحاكم يمتلك النصح الكافي للحفاظ على السلام والابتعاد عن الحرب وان مهمته الحفاظ على هذا السلام .

٧. من حق الحاكم إصدار القوانين التي تحافظ على الملكية الخاصة والعامة .

٨. الفصل في النزاعات من حق الحاكم ومنها القانون المدني والطبيعي، لكي لا يلحق ضرر بالأفراد ولا تكون حالة فوضى .

٩. للحاكم القرار النهائي في مسائل الحرب والسلم وصرف الأموال .

١٠. من صلاحيات الحاكم تعيين المستشارين والقضاة والمأمورين العامين ، في اوقات الحرب كما في اوقات الحرب .

١١. للحاكم حق صرف المكافآت والإكراميات للأفراد ، وإنزال العقوبات الجسدية والمالية بهم .

١٢. للحاكم منح القاب الشرف لمن يستحقونها ، واماكن ومراكز مستحقها ، وتقديم كل الاحترام لهم في الاجتماعات العامة والخاصة . ( هوبز ، ٢٠١١م ، ١٨٢ - ١٨٩ ) .

#### المحور السادس : واجبات الحاكم عند هوبز :

١. من واجبات الحاكم الأساسية " ان تكون ادارة القضاء عادلة على مستويات الشعب كافة " ( هوبز، ٢٠١١م ، ص ٣٣٨ )

٢. كذلك من واجبات الحاكم " امر انتاج القوانين الجيدة ... فالقانون الجيد هو ذلك الضروري لخير الشعب ، والذي يتسم بالوضوح " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ٣٤١ )

٣. وايضاً من واجباته " ان يطبق العقوبات والمكافآت بعدل ، طالما ان هدف العقوبة ليس الانتقام ولا اطلاق الغضب ، بل تأديب فاعل اتلجرم " ( هوبز، ٢٠١١م ، ص ٣٤٢ ) ، وكذلك " منح المكافآت ، بحيث تعود منها مكاسب للدولة ، وهذا هو هدفها " ( هوبز، ٢٠١١م ، ص ٣٤٣ )

٤. من مهامه ايضاً " اختيار المستشارين البارعين ، أي هؤلاء الذين سوف يستشيرهم في مسألة حكم الدولة " ( هوبز ، ٢٠١١م ، ص ٣٤٤ )

## النتائج

- من خلال دراستنا لفلسفة هوبز السياسية ، يتبين لنا ما يلي :
١. يعد توماس هوبز رائد الفلسفة السياسية في الفكر الغربي ، حيث انه قدم صورة متكاملة لمجتمع مدني بخلاف حالة المجتمع في الحالة الطبيعية التي تقوم على الحرب .
  ٢. يرى هوبز بأنه في حالة الطبيعة ليس هناك صواب او خطأ ، لان الخطأ يتمثل في عدم إطاعة القانون .
  ٣. يدعو هوبز الى خضوع الكنيسة للدولة ، للسيطرة على القانون .
  ٤. يؤكد هوبز على عدم الثورة على الحكومة ، حتى على الحكومة السيئة ، ويستشهد هوبز بالاضطرابات في إنجلترا على ذلك ، والضرر نتيجة المقاومة العنيفة للسلطة هناك .
  ٥. وي طرح هوبز فكرة العقد الاجتماعي بين المواطنين ويعتقد بضرورتها لقيام دولة مدنية تقوم على الحقوق والمساواة والحرية وتستند الى القانون .
  ٦. هوبز يدعو الى حكومة ملكية مطلقة ، تكون فيها صلاحيات مطلقة للملك ، لتحقيق الأمن والسلام في المجتمع .
  ٧. ان الحالة الطبيعية عند هوبز ، والتي سبقت حالة المدنية للبشر ، كان فيها الناس في حالة حرب والبقاء للأقوى او حرب الكل ضد الكل .
  ٨. يرى هوبز ان البشر يولدون أشرار في طبيعتهم وتقودهم الاعتبارات الأنانية ، فالقاعدة العامة للسلوك البشري عنده ، هي إن الإنسان في الحالة الطبيعية ذئب للإنسان او ما يسميها " بحالة حرب الكل ضد الكل .
  ٩. تأثر هوبز في البيئة والمجتمع والنظام السياسي والدين الذي عاش فيه في مجتمعه الانجليزي ، ممثله في أحداث عصره .
  ١٠. انعكست فلسفة هوبز المادية على فلسفته السياسية بصورة كبيرة .
  - ١١- لم يشر هوبز في فلسفته السياسية الى العلاقات بين الدول المختلفة ، من ذلك تعد " نظرية هوبز محدودة على نحو غير ملائم ، فليس ثمة كلمة في كتابه توجي بأية علاقة بينها باستثناء الحرب والفتح " ( رسل ، ١٩٧٧م ، ص ١٠٣ )
  ١٢. ومأثر هوبز تظهر أوضح ما تكون حين تقابله بأصحاب النظريات السياسية السابقين عليه ، فهو متحرر تحرراً تاماً من الخرافة ، وهو لا يبني حجته على ما حدث لأدم وحواء زمن السقوط ، فهو واضح ومنطقي ، ومذهبه الأخلاقي ، صواباً او خطأ ، مذهب معقول تماماً ، ولا ينطوي على استخدام اية تصورات ملتبسة ... فهو في الواقع اول كاتب حديث في النظرية السياسية ، وحيث يخطئ فهو يخطئ من فرط التبسيط " ( رسل ، ١٩٧٧م ، ص ١٠٢ ) ، وهذه شهادة بحق هوبز بوصفه متميزاً في طرحه السياسي المختلف عن غيره من السابقين الذين قدموا نظريات سياسية ، وهذه الشهادة من فيلسوف له ثقله العلمي في تاريخ الفلسفة المعاصرة الا وهو رسل .
  ١٣. يحدد هوبز للحاكم جملة من الحقوق تمهيداً ، لتحديد جملة من الواجبات ، التي هي مهام لمن يتم تنصيبه في مقام الحاكم
  ١٤. يعتني هوبز في فلسفته السياسية بكثير من جوانب الدولة المختلفة من خلال طرحه رؤيته في أجهزة الدولة الخاصة والعامية ، والتي تمثل مناصب خاصة ، لا يكون فيها الا أصحاب الكفاءة والمقدرة للقيام بالمهام الموكلة إليهم ، مثل المستشارين والوزراء ، والمدراء العاميين .
  ١٥. من مهام الحاكم الأساسية ، حماية أمن المواطنين ، والحفاظ على السلام ، وصد الاعتداء الداخلي والخارجي .

**المصادر والمراجع****أولاً: المصادر :**

- راندال ، جون هرمان ، تكوين العقل الحديث ، ج ١ ، تر: جورج طعمه ، م. برهان الدين الدجاني ، ت. د. محمد حسين هيكل دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٦ م .
- رسل ، برتراند ، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب ٣ - الفلسفة الحديثة - ، تر: د. محمد فتحي الشنيطي / المطبعة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ م .
- هوبز ، توماس ، اللفيانان - الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة - ، تر: ديانا حبيب حرب ، بشرى صعب ، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث ، الإمارات ، ط ١ ، ٢٠١١ م .

**ثانياً : المراجع :**

- اباطه ، د. ابراهيم دسوقي ، والغنام ، د. عبد العزيز ، تاريخ الفكر السياسي من العصر اليوناني الى اليوم ، دار النجاح ، بيروت .
- السيد ، لطفي ، مقدمته لكتاب هوبز اللفيانان، تر: ديانا حبيب حرب ، بشرى صعب ، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث ، الإمارات ، ط ١ ، ٢٠١١ م
- المحمداوي ، د. علي عبود ، الفلسفة السياسية ، ط ١ ، دار الروافد الثقافية ، ناشرون ، بيروت ، (٢٠١٥ م)
- إمام ، د. إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٨٥ م .
- إمام ، ، الأخلاق والسياسة ، - دراسة في فلسفة الحكم - ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر (٢٠٠١ م)
- إهرنبرغ ، جون ، المجتمع المدني - التاريخ النقدي للفكرة - ، ت. د. علي حاكم ود. حسن ناظم ، م. د. فالح عبد الجبار ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- بدوي ، د. عبد الرحمن ، موسوعة الفلسفة ، ج ٢ ، ذوي القربى ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ .
- بشارة ، د. د. عزمي ، المجتمع المدني - دراسة نقدية - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ م .
- حاجي ، باور احمد ، الفلسفة السياسية من كونفوشيوس الى هيجل ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، نبلاء ناشرون وموزعون ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠١٦ م .
- حسن ، أوس ، الإنسان والدولة في فلسفة توماس هوبز ، جريدة القدس العربي ، ٩ / نوفمبر / ٢٠٢٠ م .
- تسيمر ، روبرت ، في صحبة الفلاسفة - مدخل لإعمالهم الفلسفية الرائدة - ت. د. عبد الله محمد ابو هشه ، ج ١ ، ط ١ ، ٢٠١١ م ، دار الحكمة ، لندن .
- فيدرين ، إلين ، مكيافيللي ، ت : أميرة الزين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٤ م .
- كراستون ، موريس ، إعلام الفكر السياسي ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٠ م .
- كرم ، يوسف ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- مذكور ، إبراهيم ، المعجم الفلسفي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، (د. ط) ١٩٨٣ م .
- مصباح ، فلسفة الحدائث الليبرالية الكلاسيكية من هوبز الى كانت ، ط ١ ، جداول للنشر والتوزيع ، لبنان ، ( ٢٠١١ م ) .
- محفوظ ، د. مهدي ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .
- محمد ، علي عبد المعطي ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ م .
- مطر ، أميرة حلمي ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٩٥ م .
- وهبه ، مراد ، المعجم الفلسفي ، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

**Sources and references****First, the sources:**

Randall, John Herman, The Formation of the Modern Mind, Volume 1, tr: George Tohme, M. Burhan Al-Din Al-Dajani, t. Dr.. Muhammad Hussein Heikal, House of Culture, Beirut, Lebanon, 1966.

Russell, Bertrand, History of Western Philosophy, Book 3 - Modern Philosophy - tr: d. Muhammad Fathi Al-Shenety / The General Egyptian Book Press, 1977.

-Hobbs, Thomas, Leviathan - The Natural and Political Origins of State Authority - see: Diana HabibHarb, Bushra Saab, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, UAE, 1st edition, 2011.

**Second: References:**

- Abaza, Dr. Ibrahim Desouki, and Al-Ghannam, Dr. Abdel Aziz, History of Political Thought from the Greek Era to Today, Dar Al-Najah, Beirut..
- Al-Sayyid, Lutfi, his introduction to Hobbes' Leviathan book, see: Diana HabibHarb, Bushra Saab, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, UAE, 1st Edition, 2011.
- El-Mohammadawy, Dr. Ali Abboud, Political Philosophy, 1st Edition, Dar Al-Rawafed Al-Thaqafia, Publishers, Beirut, (2015)
- Imam, Dr. Imam Abdel-Fattah, Thomas Hobbes, Philosopher of Rationalism, House of Culture for Publishing and Distribution, Egypt, 1985 AD.
- Imam,, Ethics and Politics, - A Study in the Philosophy of Governance - The Supreme Council of Culture, Egypt (2001 AD)
- Ehrenberg, John, Civil Society - A Critical History of the Idea - Td. Ali Hakim and Dr. Hassan Nazim, M. Dr.. Faleh Abdul-Jabbar, The Arab Organization for Translation, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1, 2008.
- Badawi, Dr. Abdul Rahman, Encyclopedia of Philosophy, Volume 2, Dhul-Qirbi, I 1, 1427 AH.
- Bishara, Dr. Azmy, Civil Society - A Critical Study - Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2nd Edition, 2000 AD.
- Hajji, Power Ahmed, Political Philosophy from Confucius to Hegel, Osama House for Publishing and Distribution, Jordan, Nobles Publishers and Distributors, Jordan, 1st Edition, 2016.
- Hassan, Aws, Man and the State in the Philosophy of Thomas Hobbes, Al-Quds Al-Arabi newspaper, November 9, 2020 AD.
- Zimmer, Robert, In the Company of Philosophers - An Introduction to Their Pioneering Philosophical Works - Dr. Abdullah Muhammad Abu Hasheh, Volume 1, i 1, 2011 AD, House of Wisdom, London.
- Vedrine, Elaine, Machiavelli, T: Amira Al-Zein, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1, 1974 AD.
- Cranston, Morris, Media of Political Thought, Dar Al-Nahar, Beirut, 1970 AD.
- Karam, Youssef, History of Modern Philosophy, Dar Al Maaref, Cairo, 1963 AD.
- - Madkour, Ibrahim, The Philosophical Dictionary, The General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo, (d. i) 1983 AD.
- Mosbah, The Philosophy of Classical Liberal Modernity from Hobbes to Kant, 1st Edition, Tables for Publishing and Distribution, Lebanon, (2011).
- Mahfouz, Dr. Mahdi, Trends of Political Thought in the Modern Era, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1, 1410 AH, 1990 AD.
- Muhammad, Ali Abdel Muti, Politics, its Origins and Development in Western Thought, University Knowledge House, Alexandria, 1984 AD
- Matar, Amira Helmy, Political Philosophy from Plato to Marx, Dar Al Maaref, Cairo, 5th edition, 1995 AD.
- Wahba, Murad, The Philosophical Dictionary, Dar Quba' Al-Haditha for Publishing and Distribution, Cairo, 2007...